مـــذكرة

عن العوامل التى ترفع أسعار القطن المصرى فى الأسواق الخارجية

---

١ — لقد كان من جرّاء الحرب الحالية وتطوراتها الاقتصادية أن ارتفعت تكاليف إنتاج كافة المحاصيل الزراعية ومنها القطن كما زادت تبعاً لذلك مختلف المصاريف والضرائب والتأمينات والرسوم مما أدّى إلى ارتفاع سعر عرضه ارتفاعا أضعفه عن منافسة الأقطان الأجنبية فى الأسواق الخارجية .

٢ — بيان صادرات القطن والفائض (الباقى بعد استيفاء حاجة الاستهلاك المحلى) من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٤

المواسم (من سبتمبر إلى أغسطس)	الصادر	الفائض (الباقى من المواسم السابقة)	المحصول
	قنطار	قنطار	قنطار
١٩٣٧/١٩٣٨	٨٩١٩	٣٥١	١١٠١٩
١٩٣٨/١٩٣٩	٨٤٨٤	١٥٢٦	٨٣٤٦
١٩٣٩/١٩٤٠	٧٥٠٤	٧٤٣	٨٦٩٢
١٩٤٠/١٩٤١	٤٦٠٩	٥١١٦	٨٣٧٤
١٩٤١/١٩٤٢	٢٠٧٠	١٢٨٧	٤٢٣٤
١٩٤٢/١٩٤٣	٣٦١١	٣٤٨٩	٣٥٦٩

(وذلك بآلاف القناطير)

٣ — تكاليف الإنتاج :

لقد استمرت أرقام تكاليف إنتاج القطن فى الارتفاع من سنة لأخرى منذ عام ١٩٢٩ حيث بلغت تكاليف إنتاج قنطار واحد من القطن مبلغ ١ ج و٥٦٣ م وصارت فى عام ١٩٤٤ ٥ ج و٨٧٥ م

بيان التكاليف فى السنوات المختلفة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٤ :

١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٢ر٦٥٣	٢ر٧١٥	٣ر١٥٠	٣ر١٥١	٤ر٨٤٦	٥ر٨٧٥

فبلغت زيادة التكاليف عام ١٩٤٤ ٢١٠٪ عنها فى عام ١٩٣٩ ويرجع هذا إلى ارتفاع كل من أجور العمال الزراعيين وفئات الإيجارات الزراعية من ناحية وإلى ارتفاع أثمان الأسمدة والتقاوى من ناحية أخرى .

٤ — تكاليف التحضير الصناعى الأولى للقطن :

عملية التحضير الصناعى هذه هى فصل البزرة عن الشعر ثم كبس الشعر فى بالات الخ . . للتصدير فيمر القطن والحالة هذه بعمليات مختلفة بعضها يدوى وغيرها آلى فى مصانع للحليج مختلفة فى النظام والعمل وفى المناطق التى توجد بها فتتعدد بذلك فئات تكاليف هذه العمليات بتفاوت اختلافات هذه المصانع حسب استعداداتها الصناعية للعمليات المذكورة . كان من المنتظر وقد تعددت مصانع الحليج بالقطر وانتشرت فى أرجائه حتى بلغت حوالى مائة محلج أن يكون من تنافس هذه المحالج مدعاة لتخفيض تكاليف الإنتاج ... إلا أن أصحاب هذه المحالج جعلوا من مجموعها رابطة لهم لتوحيد التكاليف من ناحية ولامتناع منافستهم لبعضهم ، وهو الأهم ، من ناحية أخرى فأملت هذه الرابطة إرادتها بتحديد الأسعار حسب ما يتراءى لمصلحتها المالية فقط وتتقاضى المحالج

المذكورة فئات عملياتها إما بالأسعار المحددة أو بنسبة فى المائة من ثمن قنطار القطن المتخذ وحدة لها .

هذا وقد بلغت جملة تكاليف هذه العملية عن قنطار قطن جيزة ٧ (ثمنه ٨٠٠ قرش موسم ١٩٤٤/١٩٤٥) فى أحد محالج المحلة الكبرى حتى يصل إلى داخل مينا البصل كالآتى :

المفردات	عن القنطار الواحد	٪ من القيمة
	مليم	
أ — مصاريف إدارية	١٠٠	—
عجز	—	٠ر٤٠
حليج	٣٢٠	—
استهلاك خيش	٣٥	—
نولون إلى القبارى	١٢٠	—
عوائد بلدية	١٧	—
تأمين مخازن حربى عن شهر	—	٠ر٠٥
تأمين مخازن حريق واحد	—	٠ر٠٧٥
تأمين ترانسيت حربى	—	٠ر٠٢٥
تأمين ترانسيت حريق	—	٠ر٠١٥
فوائد عن شهر واحد	—	١ر٠٠
عجز تسليم اختبار	—	٠ر٨٠
سمسرة فى الاسكندرية	—	٠ر٢٥
مختلف	٦٠	—
	٦٥٢	٢ر٦١٥
ب — شرط تسليم القبارى	—	٠ر٢٥
نقل بعده	٦٥٢	٢ر٨٦٥

المفردات	عن القنطار الواحد	٪ من القيمة
	مليم	
ما قبله	٦٥٢	٣٫٨٦٥
ج — فى مينا البصل		
مشـــال	٥	—
دخول وخروج	١٠	—
وزن	١٠	—
تحزين لمدة شهر واحد	٨	—
تأمين حريق	—	٠٫٠٦٥
تأمين حرب	—	٠٫٢٢٥
الجملة	٦٨٥	٣٫١٥٥

إجمالى مصاريف العملية :—

	تسليم مينا البصل	تسليم القبارى
	مليم جنيه	مليم جنيه
التكاليف الفعلية للقنطار الواحد	٦٨٥ ر ٠	٦٥٠ ر ٠
التكاليف النسبية على أساس ٨٠٠ — ٣ ٪	٢٦٥ ر ٠	٢٤٠ ر ٠
الجملة	٩٥٠ ر ٠	٨٩٠ ر ٠

وقد تبين من أبحاثنا ببعض المحالج أنها قد تتمادى فى تفسير وتقسيم العمليات الفرعية وتتقاضى عنها مصاريف كثيرة (مما يثقل كاهل سعر عرض القطن للبيع فى الخارج من جهة مع تأثير ذلك برفع سعره فى الداخل من الجهة الأخرى) وكما تعمل المحالج من جهتها على ضمان الحصول على تكاليفها بل وزيادة أرباحها من فروقات رتب البضاعة عند استلامها أو من تعديل الرتب عند الفرفرة وهى عملية مضمونة الربح الوفير وكما أن فى حساب معدلات أنواع القطن ورتبه المختلفة مجال واسع لتحقيق أرباح كثيرة لتجار الصادر .

٥ — أجور النقـل :

لقد كان متوسط نولون نقل قنطار القطن بالسكك الحديدية عام ١٩٣٩ ٨٣ مليما وأردب البذرة ٤٢ مليما فارتفع النولون على القطن عام ١٩٤١ إلى ١٢٥ مليما وإلى ١٨٥ مليماعام ١٩٤٣ وزيادة على ذلك فقد امتنعت السكك الحديدية عن قبول نقل القطن بقطاراتها بسبب عمليات النقل الحربى وكان هذا سبباً آخر فى ارتفاع تكاليف نقله على الطرق البرية بالسيارات أو بالطرق المائية بالبواخر ومواعينها .

٦ — مصاريف حلج القطن :

كان متوسط أجرة الحليج فى موسم سنة ١٩٤٢ (٢٧٥ مليما فبلغت ٣٤٠ مليما على القنطار الواحد فى عام ١٩٤٣) وما زالت سارية المفعول حتى الآن بخلاف ما تضيفه إليها مختلف المحالج من فئات إضافية (كل محلج بحسب نظامه الآلى والإدارى) مما لا يمكن حصره حصراً شاملا إذ أن هذا من أدق أسرار هذه العملية بالمصانع المذكورة .

٧ — رسوم التأمين ضد الحريق وضد أخطار الحرب :

تتقاضى شركات الحليج هـذه الرسوم بنسبة مئوية ثابتة بالنسبة لقيمة البضاعة عنها أثناء النقل أو فى تخزينها وفى كلتا الحالتين المفروض أن تتقاضاها عن شهر واحد إلا أن الظروف تجعلها تتقاضاها عن ثلاثة أشهر وهومتوسط المدة اللازمة للحلج والتصدير .

٨ — الرسوم البلدية وغيرها :

تحصل شركات الحليج رسوما بلدية عن البضائع المصدرة عن طريق الموانىء لحساب البلديات وتبلغ فى المتوسط عشرة مليمات عن القنطار الواحد وخمسة مليمات عن أردب البذرة فى الاسكندرية .

٩ — ضريبة الصادر :

تعتبر هذه الضريبة وقدرها ١٩٦٢ مليم[1] عن القنطار الواحد المصدر مبلغاً مرهقاً فعلا لمجال الحركة التجارية للقطن المصرى فى الأسواق الأجنبية وقد سبق أن شرحنا موضوع هذه الضريبة فى مذكرتنا الأولى[2] المؤرخة فى ١١ أبريل ١٩٤٥ عن ضريبة صادر القطن المصرى وعلاقتها بالسياسة القطنية العالمية والتى أوردنا بها ضمناً مدى المساعدات التى تقدمها مختلف الممالك لتسويق أقطانها .

١٠ — تأثير العوامل السابقة فى أسعار عرض القطن المصرى فى الخارج :

إن التكاليف التى يتحملها محصول القطن قبل عرضه النهائى فى السوق كثيرة متباينة الفئات مختلفة الأعراض غير مقيدة لا بالعرف ولا بالقانون اللهم إلا بعضها القليل والذى لا يؤثر فى النتيجة النهائية لجملتها .

تؤثر هذه التكاليف تأثيراً مباشراً على إجمالى سعر عرض القطن كما هو مشاهد من بياناتها من الناحية العملية وأما من الناحية التجارية فإن الدول قد عملت على تخفيف تأثير هذه التكاليف عن طريق منح إعانات الصادر أو تخفيض التكاليف التى تدخل تحت سلطتها المباشرة كالنقل والرسوم وغيرها.

١١ — العوامل التى تقضى بالنظر فى ضغط تكاليف زراعة وصناعة القطن لإمكان منافسته للأقطان الأجنبية فى الأسواق الخارجية :

(ا) لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها القطنية بإصدار قانون فائض الملكية فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٤٤ والخاص بالتصرف فى الممتلكات الزائدة عن الحاجة وقد نص فى القسم الحادى والعشرين منه أنه على هيئة ائتمان السلع CCC-Commodity Credit Corporation وهى هيئة حكومية مهمتها تمويل المحاصيل سواء بالأقراض أو بالشراء بقصد

(١) الضريبة ٤٠٠ مليم عن ١٠٠ ك ج + ١٠ ٪ صدر بها مرسوم أخيراً .
(٢) نشرت المذكرة الأولى فى العدد الماضى من الفلاحة .

تعزيز أسعارها والاحتفاظ بها فى مستوى يحقق ربحاً معقولا للمنتج . أن على هذه الهيئة تصريف المحاصيل الزائدة عن الحاجة فى الخارج كما خول لها منح إعانة تصدير وبدأت فعلا هذه الهيئة فى تصدير القطن والقمح وقررت إعانة تصدير للقطن قدرها أربعة سنت لكل رطل وهذه الإعانة قابلة للزيادة .

(ب) لقد اطلعنا فى مجلة القطن عدد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أن لجنة القطن التشريعية Cotton Bloc Legislations فى كونجرس الولايات المتحدة تعمل على رفع هذه الإعانة إلى ٦ أو ثمانية سنت على الرطل الواحد رداً على الإجراءات التى اتخذتها البرازيل وغيرها لتخفيض سعر عرض أقطانها . وهذا يدل على أن سياسة القطن الأمريكية ستعمل جاهدة على استيفاء سعر عرض أقطانها فى الأسواق الخارجية فى حيز المنافسة مهما كانت التضحيات التى تقدمها الحكومة .

وهذا مايقضى بالدرس العميق نحو تلمس مختلف الطرق والوسائل بضغط تكاليف القطن المصرى إلى أقل الفئات الممكنة .

وقد كان صدور هذا القانون سبباً فى إثارة الكثير من الجدل بين هيئات المنتجين الذين يرون أن تستمر الحكومة على سياسة تعزيز الأسعار الداخلية ومنح إعانة تصدير من ناحية وبين الهيئات الأخرى التى تعارض فى هذه السياسة من الناحية الأخرى ، إذ ترى هيئات غير المنتجين أن تشترى القطن بأسعار يمكنها من منافسة الحرير الصناعى ومن تصدير بضائعها بأثمان تمكنها من المنافسة فى السوق الدولية .

(ح) تمنح الحكومة الأمريكية إعانة صادر على البضائع القطنية المصنوعة قدرها ٧ ٪ وهذا لإمكان منافستها لتجارة المنسوجات القطنية الأجنبية فى الأسواق الخارجية وهى سياسة مؤدية إلى تشجيع نفس هذه المنسوجات أو تشجيع منافسة هذه المصنوعات لغيرها وكسباً للأسواق الخارجية .

(٤) مما سبق دليل واضح على أن السياسة القطنية للولايات المتحدة تشمل الإنتاج المحلى من ناحية والتصدير من الناحية الأخرى وأنها تعمل على تمكين المنافسة الخارجية وتذليل جميع الصعوبات والقيود التجارية وغيرها التى قد تقف فى سبيل هذا التشجيع عن طريق منح الإعانات والسخية منها إذا احتاج الأمر . هذا وقد أعلنت إدارة الأغذية الحربية الأمريكية استعدادها لمشترى جميع محصول القطن موسم ١٩٤٤ / ١٩٤٥ بنظام وضع لذلك وفى حدود أحكام قانون فائض الملكية السالف الذكر وإن اعتبر التصريح السالف الذكر تصريحاً مؤقتاً بدافع الحالة الحربية إلا أن الشعور العام فى الأوساط الصناعية الأمريكية أن الحكومة متى تدخلت فى سوق القطن بهذا الشكل ستضطر للاستمرار على ذلك بعد انتهاء الحرب أيضاً حتى تعود إلى التجارة حريتها وهذا يقتضى زمناً ليس بالقصير .

١٢ — الألياف الصناعية وتأثيرها فى تجارة القطن :

لقد ساعدت حالة الحرب فى السنوات الماضية على تقدم صناعة الألياف الصناعية لتقوم مقام القطن فيما كان يستخدم فيه نظراً لسهولة توجيه صنعها وقد تعددت أصناف هذه الألياف الكثيرة وقد دل إحصاء سنة ١٩٤٢ أن كمية الألياف الصناعية التى صنعت فى بلاد المحور والمناطق التى كانت تابعة لها بلغت ما قابل ٤٫٨ مليون بالة من القطن منها ما يقابل حوالى ٣٫٧ مليون بالة فى ألمانيا وإيطاليا . وقد بلغ إنتاج هذه الألياف فى القارة الأوربية عام ١٩٤٢ (١٩٥٥ مليون رطل) وتعادل ٣٢٠ ٪ زيادة عن متوسط إنتاج السنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٨ فى حين يخص ألمانيا وكتلتها من ذلك حوالى ٣٠٠ ٪ عن متوسط إنتاجها فى السنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٨ .

إن التطورات الصناعية التى بلغتها صناعة الريون Rayon قد سمت إلى درجة أمكن بها التحكم فى نوع وصفة الفتلة المطلوبة من جميع الوجوه وأصبح

فى مقدور غزالى هذا النوع التحكم فى طول الشعرة وفى نخانتها مع ما يحتاجه هذا من القوة والمرونة حسب الطلب . وقد توصلت بعض المصانع الأمريكية إلى إيجاد نوع منها اسمه one denier rayonstaple يقال أنه سينافس وبسهولة جداً أصناف القطن الفاخرة الطويلة التيلة كالمصرى والبيما والسى أيلند وأن الإجراءات نحو وضعه فى السوق التجارية ما زالت جارية مجراها . وستكون تكاليفه حوالى ٢٦ سنت للرطل الواحد مقابل ٤٠ سنت للرطل من القطن المصرى . وقد تعددت أصناف خيوط الريون الجديدة حسب مختلف الدول والمصانع التى تخرجها وبدأت فعلا حالة منافسة فى إنتاجها فى هذا المجال الصناعى مما سيكون له أثره الفعال فى سوق القطن العالمية .

١٣ — مستقبل القطن المصرى على ضوء البيانات السابقة :

(ا) نظرة عامة : —

١ — اجتمع ممثلو جميع فروع الصناعة القطنية الأمريكية فى واشنجتن يوم ١٩٤٤/١٢/٤ فى هيئة مؤتمر لبحث السياسة الزراعية لما بعد الحرب وكان من المواضيع التى دار البحث فيها : —

أولا — ما ينتظر من زيادة فائض القطن بعد انتهاء الحرب .

ثانياً — زيادة إنتاج محصول القطن خارج الولايات المتحدة .

ثالثاً — منافسة الخيوط الصناعية وخصوصاً الريون والنيلون .

رابعاً — إجراءات ونتائج الإعانات المالية .

خامساً — مراقبة الإنتاج .

سادساً — سياسة تسعير القطن وتأثيرها فى السياسة القطنية حالا ومستقبلا

٢ — وقد أشار جناب المستر ويكارد Wickard وزير الزراعة بواشنجتن فى خطبة افتتاح المؤتمر المذكور إلى السياسة الواجب اتباعها مستقبلا فى القطن

وهى وجوب تخفيض تكاليف الإنتاج لإمكان المنافسة العالمية ولمقاومة تدخل الريون فى مجال التجارة القطنية وان ذلك يكون عن طريق استخدام الآلات الميكانيكية فى الإنتاج Mechanisation of Production وتقليل المساحة القطنية . وقد صرح أيضاً بإحدى جلسات هذا المؤتمر جناب المستر Acheson وكيل وزارة الزراعة بأن سياسة الإعانات الممنوحة للقطن الأمريكى تؤثر على علاقات الدولة بالخارج .

٣ — بلغ محصول القطن الأمريكى المصرى (البذرة المصرية المزرعة فى الولايات المتحدة) عام ١٩٤٠ — ٧٦٠٠ بالة مقابل ٥٩٦٠٠ بالة فى سنة ١٩٤٣

٤ — نجحت الولايات المتحدة فعلا فى زيادة الناتج من القطن فى الفدان (acre) إذ بلغ المتوسط عام ١٩٤٤ (٣و٢٩٥ رطل) بعد أن كان ٦و١٦٤ عام ١٩٢٩ وهـذا يساعد فعلا على تحقيق الغرض من خفض تكاليف الإنتاج عن طريق زيادة حصيلة الأرض .

٥ — من المنتظر وقـد انتهت الحرب أن يكثر الطلب على القطن حتى يغطى المحصول العالمى للعام الحالى أو يزيد عنه — هذا وإن الفائض فى جميع الدول سيبقى متأثراً بمدى عودة مصانع النسيج إلى العمل من جهة ومدى نجاح الخيوط الصناعية من جهة أخرى . وسيستهلك هذا الفائض فى سنوات يتوقف عددها على مدى تنفيذ الدول المنتجة له لسياسة تحديد الزراعة ومراقبة الإنتاج الزراعى ومقدار ما تقوم به دول أوربا من إصلاح وتعمير مصانعها حتى تعود إلى مقدرتها الصناعية السابقة للحرب .

٦ — بلغت جملة المخزون من القطن المصرى فى نهاية مارس ١٩٤٥ حوالى ١١ مليون من القناطير وسيزداد هذا الرقم بما يضاف إليه من محصول

الموسم الحالى — ومهما بلغ مقدار الاستهلاك المحلى ومسحوبات الصادرات الخارجية فلا ينتظر والحالة هذه أن يتجاوز كلاهما رقم محصول الموسم الحالى تجاوزاً كبيراً وأن الباقى سيكون قدراً له أهميته .

ومع ملاحظة أن هنالك فائض عالمى كبير فى مختلف الدول المنتجة للقطن فإن التنافس سيكون على أشده فى الأسواق القطنية الخارجية بين أصناف أقطان البلاد المذكورة .

١٤ — النواحى التى يمكن إجراء تخفيضها فى تكاليف إنتاج القطن المصرى

١ — تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعى .

(ا) من المنتظر وقد انتهت الحرب أن تنخفض أثمان الأسمدة وقيمة الإيجارات الزراعية وهما عاملان أساسيان فى ارتفاع تكاليف الإنتاج وسيتبع ذلك أيضاً ولحد ما انخفاض الأجور الزراعية وغيرها من التكاليف .

(ب) إن مقدار ماستخفض إليه الفئات سالفة الذكر ستساعد حتما على تخفيض إجمالى تكاليف زراعة القطن ومن ثم انخفاض سعر عرضه فى السوق الخارجية

٢ — تخفيض تكاليف التحضير الصناعى الأولى

(ا) لقد تبين من الأبحاث أن مصاريف عمليات التحضير الصناعى الأولى ترتفع وتنخفض تبعاً لكميات محصول الموسم جميعه فإذا كان كبيراً كانت نسبة مصاريف إدارة معامل الحليج على القنطار الواحد منخفضة وبالعكس إذ أن نسبة وحدة المصاريف تقل كلما زادت كميات القطن المحلوج .

(ب) تبين لنا أن من أسباب ارتفاع قيمة مقابل الأكياس والأجولة هو صعوبة حصول المحالج عليها عند الحاجة .

وقد علمت أخيراً أن شركة الاسكندرية التجارية تسعى منذ ثلاثة شهور

لدى مكتب التراخيص بالمالية لاستيفاء السماح لها باستيراد ٧٥٠ بالة خيش من الهند . وفى إطالة المباحثات ما سيضطرها مرغمة إلى مشتراها من السوق المحلية بأضعاف أثمانها مما سيزيد فى رقم تكاليف هذه العملية فى الموسم المقبل.

جـ — أوقفت مصلحة السكك الحديدية نقل القطن بقطاراتها بسبب النقل الحربى مما ضاعف مصاريف النقل بالوسائل الأخرى والآن وقد خفت حركة النقل الحربى فالسماح بنقل القطن بالسكك الحديدية مع إعادة النولون (مصاريف النقل) إلى قئاته قبل الحرب مما يساعد على تخفيض تكاليف هذه العملية .

د — لقد كان من جراء الأحوال الحربية ان ارتفعت قيم مختلف أنواع التأمينات على (المخزون أو فى أثناء النقل العادى ضد الحريق وضد أخطار الحرب) والآن وقد امتنعت أخطار الحرب أصبح من الواجب إعادة النظر وإلغاء أو تخفيض ما يمكن إلغاؤه أو تخفيضه منها .

هـ — كانت أجرة الحليج فى موسم ١٩٤٢ بمتوسط ٢٧٥ مليما على القنطار الواحد وبلغت عام ١٩٤٣ — ٣٤٠ مليما وما زالت سارية المفعول على الموسم الحالى مما يقتضى تخفيضها بعد مراعاة الظروف التى أوجبت رفعها .

و — ان المصاريف الادارية التى تفرضها مصانع الحليج وقدرها مائة مليم على القنطار أى حوالى ٠/٠١٫٢٥ من القيمة لكبيرة بالنسبة إلى الكثرة الهائلة من القناطير التى يحصل حلجها. وهذا أدعى إلى التخفيض خصوصاً وأنه يدخل فى حساب باقى العمليات المصاريف الإدارية الخاصة بها حسب النظم التجارية والحسابية .

ز — ان تقدير ٢٠ مليما للغربلة على القنطار الواحد وإن لم يرد فى البيان تحت رقم (٤) من هذه المذكرة تفرضه إحدى الشركات وغيرها (على ما أظن)

زيادة عن إجمالى المفروض لعملية الحليج . وفى هـذا تحميل القطن لمصاريف كثيرة .

يتضح مما سبق بيانه أن أسعار القطن المصرى فى حالتها الراهنـة تضعفه كثيراً عن منافسة الأقطان الأخرى فى الأسواق الخارجية ومن ثم يقل عليه الطلب فيزداد فائضه من موسم لآخر وأن الأمر يقضى بالنظر فى تلمس النواحى التى يقوى بها مركزه فى المنافسة التجارية الخارجية وهذه النواحى هى جعل سعر عرضه فى الخارج فى مستوى أسعار الأقطان الأجنبية وذلك بضغط مختلف التكاليف التى يتحملها القطن فى جميع مراحله الزراعية والصناعية والتجارية واننا نعرض النظر فى إجراء التخفيض المطلوب على ثلاث خطوات متوالية :

الخطوة الأولى : —

ا — النظر فى جعل زراعة القطن تتبع الدورة الثلاثية من جهة وتحديد مناطق زراعته من حيث الأصناف من الجهة الأخرى .

ب — النظر فى تخفيض أو إلغاء ضريبة الصادر .

جـ — النظر فى إلغاء تأمين أخطار الحرب .

الخطوة الثانية : —

ا — وجوب توحيد قيم التكاليف لجميع العمليات الصناعية الأولية التى يمر بها القطن حتى مينا البصل بفئات ثابتة .

ب — وجوب إعلان هذه الفئات رسمياً فى كل موسم .

الخطوة الثالثة : —

ا — إعفاء القطن المخصص للتصدير للخارج من كافة الضرائب البلدية ومثيلاتها

ب — تشجيع تصدير القطن بتقرير إعطاء منحة تصدير .

١٧ مايو سنة ١٩٤٥

توفيق أحمد
وكيل قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء
بوزارة الزراعة